

## عمال الزراعة في الأردن يربحون الحقوق من خلال تشريع تاريخي

لأول مرة أصبح عمال الزراعة في الأردن يتمتعون بحمايات جوهرية في عملهم بما فيها توفير الضمانات لظروف عمل آمنة ولائقة، وذلك بعد حملة إستغرقت عامين كاملين شنتها نقابة العمال الزراعيين في الأردن بالتعاون مع حلفائها، وتمخّضت الحملة عن إقرار تشريع تاريخي يغطّي عمال القطاع الزراعي.

وقال السيد حمادة أبو نجمة، مدير دار البحوث والدراسات المعني بحقوق العمال في الأردن: " أن ذلك الحدث يعتبر شاخصاً بارزاً، فهي المرة الأولى لتي يتم تمرير بها مثل هذا التشريع في الأردن". حيث أنه بموجب هذا التشريع فإن أية أحكام لم يتم ذكرها ستكون مشمولة بقانون العمل الوطني.

ويشمل هذا القانون كافة العمال الزراعيين في مواقع العمل التي فيها أربعة أو أكثر من العمال وهم سيتمتعون ب 14 يوماً من الإجازة السنوية المدفوعة الأجر، و 14 يوماً من الإجازات المرضية المدفوعة الأجر (أو أكثر في حالات الأمراض الشديدة). وأن النساء العاملات سيتمتعن بمدة 10 أسابيع من إجازات الأمومة مدفوعة الأجر، كما وأنه لأول مرة يوجد الآن أحكام تتضمن دفع الأجر لساعات العمل الإضافي. هذا وأن التشريع يغطّي بشكل ملحوظ عمال الزراعة الوافدين والذين غالباً لا يتم شمولهم بتغطيات وحمايات قوانين العمل في الدول المضيفة.

### جائحة الكوفيد-19 تجعل الأنظار مسلّطة على عمال الزراعة كونهم من العمال الأساسيين

قبل تمرير التشريع في هذا الشهر، لم يكن هنالك تفتيش إلزامي على شروط السلامة في المنشآت الزراعية، مما يجعل العمال عرضة الى ظروف عمل غير صحية وخطيرة كتعرضهم الى المبيدات السامة. أن عمال الزراعة الذين لا يمتلك أغلبهم عقوداً رسمية للعمل هم جزء من اقتصاد البلد غير الرسمي الذي يمثل الأغلبية الساحقة وكانوا قبل صدور هذا القانون يتسلمون أجوراً متدنية جداً بدون ضمان صحي أو أية حمايات إجتماعية أخرى. كما كانوا يعملون لساعات طويلة كل يوم وبدون أن يكون لهم يوم إجازة أو إستراحة خلال أيام الأسبوع ولم يكن يدفع لهم أي اجور عن ساعات العمل الإضافية، وقد كانوا محرومين من حرية تكوين النقابات (نقابة عمال الزراعة غير معترف بها من قبل الحكومة).

ولكن لا بد من الإشارة الى أنه لا يزال العمال الوافدين غير مشمولين بحق تكون النقابات بموجب القانون الجديد.

وقال السيد مثقال زينات، رئيس النقابة: "بالرغم من تمرير قانون عمل يغطّي العمال الزراعيين في عام 2008 إلا أن الحكومة لم تقم بأي إجراءات فعلية في صدد تطبيقه على أرض الواقع. ولكن عندما سلّطت جائحة الكوفيد-19 الضوء على العمال الأساسيين كهؤلاء الذين يقومون

باطعام العالم بكل ما تعنيه الكلمة، عندها أصبحت الحكومة أكثر إستجابة الى حملة النقابة التي تطالب بضمان ظروف عمل لائقة في الحقول والمزارع".

وأضاف السيد ابو نجمة: "أن القطاع الزراعي يمثل سلة الغذاء، وهو المصدر الأساسي للإستقرار الذي ينبغي أن يعطى الأولوية القصوى ليساهم في إستقرار دولة الأردن بحد ذاتها. وأن الجزء المهم من تلك الحزمة التشريعية هو توفير الحماية للعمال. وكنا مرارا قد قلنا للحكومة: "إن كنتم ترغبون بأن تروا هذا القطاع ناجحاً فأن عليكم توفير الحماية له".

لقد تحدّث كلاً من أبو نجمة وزيناتي الى مركز التضامن العمالي من خلال مترجمين.

### التعرّض للمخاطر أثناء تأدية العمل وعند الذهاب اليه

بالنسبة لعمال الزراعة في الأردن الذين يتراوح عددهم حول 210 000 عامل أكثر من نصفهم من النساء، فأن يوم عملهم يبدأ قبل بزوغ شمس الفجر حيث يسرعون للتجمهر في تجمّع الشاحنات والحافلات التي تنقلهم الى الحقول والمزارع في غور الأردن الذي يمتاز بخصوبته.

وهناك يقومون بقطف الخيار والبطيخ والبابايا في الصيف والفواكه الحمضية في الشتاء، كما وأن العمال يقومون بإقتلاع الأعشاب من الحقول ونصب أنابيب المياه و رش المحاصيل الزراعية. وغالباً ما يحرمون من أخذ إستراحة حتى عند عملهم تحت أشعة الشمس الحارقة أو في البرد الشديد، هذا ولا تتوفر المرافق الصحية للنساء مما يؤدي الى أصابة العديد منهن بمشاكل كلوية شديدة وتعرضهن الى غير ذلك من الأمراض، حسب ما ذكر السيد زيناتي الذي أضاف بأن أحد العمال قد توفي هذا الأسبوع نتيجة لضربة الشمس.

وحتى قبل أن يصلوا الى الحقول، تتعرض النساء الى ظروف غير آمنة في الحافلات المكتظة التي عليهم إستخدامها للوصول الى العمل. وقد ذكرت نسبة 86% من النسوة بأنهن قد تعرضن الى الحوادث أثناء رحلة الذهاب الى العمل والعودة منه، كما أن نسبة 42% منهن قلن بأنهن قد تعرضن الى التحرش الجنسي أو غيره من أنماط العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي أثناء النقل، وذلك حسب دراسة أعدت من قبل (SADAQA) وهي منظمة غير ربحية تدافع عن حقوق النساء في الأردن.

وكانت (SADAQA) قد قدمت الدراسة الموسومة ب (عاملات الزراعة في غور الأردن: ظروف العمل والنقل وشتى التجارب والتحديات) بدعم من مركز التضامن العمالي.

علماً بأنه يتم حشر عشرين أو أكثر من العمال بحافلة مصممة ومجازة لخمس راكبين ليجلسوا فوق بعضهم البعض وحتى في الأماكن المخصصة للأمتعة حسب ما ذكر السيد زيناتي. هذا

ومن الجدير بالذكر أن الحافلات تسلك الطرق الخلفية والجانبية لتجنّب الشرطة لأن الحافلات غير مجازية رسمياً أو أنها مجازة لنقل المحاصيل والبضائع فقط، كما وأن العمال غالباً ما يتعرضون الى الأصابات وحتى أن البعض منهم قد يتوفون نتيجة للإصطدامات التي تتعرض لها تلك الحافلات المكتضة بالركاب في الطرق الوعرة. وقد ذكرت رندا نافع، إحدى المؤسسات لمنظمة (SADAQA) من خلال مترجم بأن أغلب النساء العاملات يعملن بنظام الورديات (الشفقات) لذا فإن عليهن إستقلال وسائل المواصلات تلك لمرتين في اليوم الواحد.

وبالتعاون مع مركز التضامن العمالي، قامت منظمة (SADAQA) بإنتاج فلم فيديو عن نتائج الدراسة التي وثّقت المخاطر التي تواجه النسوة العاملات أثناء المواصلات من والى الحقول.

وتقوم منظمة (SADAQA) التي هي جزء من التحالف لإنهاء العنف والتحرش المبني على أساس النوع الإجتماعي في عالم العمل بإستخدام فلم الفيديو هذا في حملتها التي تطالب بإصدار تشريعات تغطي مسألة النقل لعاملات الزراعة. كما ويسلط هذا التحالف الضغط على الحكومة للمصادقة على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 لإنهاء العنف والتحرش المبني على أساس النوع الإجتماعي في عالم العمل. حيث أن الإتفاقية 190 تؤكد بكل وضوح أن على الأصحاب العمل والحكومات إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان أمان وسلامة العمال في مكان العمل الفعلي وأيضاً في المواصلات من والى العمل.

### مشاركة العمال أساسية في التشريع الجديد

لقد كان لعمال الزراعة دور أساسي في تصميم التشريع الجديد. حيث باشر قادة النقابة ودار العمال إبتداءً من عام 2019 بإجراء اللقاءات مع العمال في المزارع والحقول للتعرف على إحتياجاتهم وأولوياتهم. وبأخذ ملاحظات العمال في نظر الإعتبار كأساس في وضع مسودة التشريع، قام قادة الحملة بإضافة المعايير العمالية وأحكام حقوق الإنسان من القوانين والمعايير الدولية في الدول الأخرى لإعداد تشريع نموذجي.

وبعدها نظّم بيت العمال ومركز التضامن العمالي إجتماعاً لعمال الزراعة لمناقشة المسودة مرة أخرى ووضع خطة للخطوات اللاحقة بالحملة بما في ذلك النشر والترويج على وسائل التواصل الإجتماعي.

وقد قاموا بتكوين تحالف مع مع منظمات المجتمع المدني لإطلاق حملة مناصرة تشمل المطالبات والبيانات الشعبية والمذكرات الى وزارة العمل وغيرها من المسؤولين في الحكومة، إضافة الى النشر من خلال شبكات التواصل الإجتماعي لحشد الدعم الشعبي، وكان ذلك كله هو العامل الرئيسي الذي دفع بالحكومة الى المضي بتمرير التشريع الذي يحمي هؤلاء العمال الأساسيين.

وأضاف: " لقد سمعت من وزارة العمل قولهم بأنهم كانوا يتابعون ما يقال على وسائل الإعلام أول بأول".

وقالت السيدة نافع: " أن التشريع قد صدر توأً وأنا على أمل بأنه سيؤمن الحماية للعاملات في هذا القطاع وأنه سيكون فرصة للحصول على الإرادة السياسية للإعتراف بأهمية النساء ومساهماتهم المؤثرة في هذا القطاع وغيره من القطاعات في الإقتصاد غير الرسمي".

### الوعي والثقافة العمالية عنصر اساسي للنجاح

لقد شدّد كل من السيد أبو نجمة والسيد زيناتى والسيدة نافع على ضرورة فرض وتطبيق التشريع الجديد وخاصة فيما يخص التفتيش لمواقع العمل، السلامة والصحة، وعمالة الطفولة. حيث أنه بموجب التشريع الجديد يحضر تشغيل الأطفال من هم بعمر 16 عاماً أو أقل بالزراعة، أما الذين هم بعمر يتراوح بين 16 و18 فيمكن تشغيلهم فقط بالأعمال غير الخطرة.

وقالت السيدة نافع: " أن القانون لن يكون بالإمكان فرضه دون تسليط الضغط". أما السيد الزيناتى فقال مؤكداً: "علينا أن نقوم بالمزيد من التحشيد والإشتراك بالحملات، والتواصل مع وزارتي المواصلات والعمل في هذا الصدد".

وأن المفتاح الأساسي لنجاح هذا التشريع هو نشر الوعي والثقافة على أوسع نطاق بين عمال القطاع الزراعي وخاصة بما يتعلّق بحقوقهم.

وأضاف السيد زيناتى، الذي عمل كمنظّم نقابي لفترات طويلة وكان قد بدأ بتنظيم عمال المحاكم في بيروت، لبنان بالنقابات العمالية أن اللجان النقابية الآن جاهزة ومستعدة في كل قرية، وأن دروس محو الأمية وغيرها من الفرص التعليمية متوفرة للعمال لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم وإنتزاعها بشكل أفضل.

وأختتم حديثه بالقول: " إذا ما رأينا عمالاً لا يعاملون بعدالة أو أنهم قد تم قمعهم فإن السبيل الوحيد المتاح لديهم لنيل حقوقهم هو من خلال إتحادهم. هذا التشريع يفتح الآفاق واسعة أمام العمال ليلعبوا دوراً أكبر لتسليط الضغط من أجل الحقوق".